السياسة الزراعية للاتحاد السوفيتي (١)

للأستاذ عبد الفتاح فرج ، مراقب عام
الإحصاءات الاقتصادية بمصلحة الاحصاء

السياسة الزراعية للاتحاد السوفيتي مابين ١٩٤٥ و ١٩٥٥ :

فى نهاية الحرب العالمية الثانية عاود الاتحاد السوفيتى سياسته الاقتصادية التى طبقت فى غضون مشروعات السنوات الخمس الأولى مع إعطاء الأولوية للتنمية الصناعية وخاصة الصناعات الثقيلة ، وشرع فى رسم الخطوط الرئيسية لبرنامج طويل المدى ، وفى عام ١٩٤٦ وضعت خطة الزيادة الكبيرة فى الإنتاج ، وكان على الصناعات الرئيسية بلوغها فى سنة ١٩٦٠ مقابلة بإنتاج ١٩٤٠ وقدر فيها أن يزاد الحديد الزهر والصلب ٣و٣ مرة والفحم ٣ مرات ، والبترول مرتين (خطاب ستالين فى فبراير عام ١٩٤٦) ولزم مشروعا السنوات الخمس الأولان لفترة ما بعد الحرث هذا الطابع فى تكوينهما ووسائلهما ، وتابع مشروع السنوات الخمس السادس (١٩٥٦ — ١٩٦٠) هذا البرنامج فى الوقت الذى عمل فيه على التوسع فى الأهداف الرئيسية .

وتضمنت السياسة تركيز استثمار الجزء الأكبر من رأس المال فى الصناعات الثقيلة وتطلب ذلك زيادة سريعة فى القوى البشرية اللازمة للصناعة ، وبذا أصبحت الأموال الميسرة لتمويل الزراعة محدودة ، كما سحب العمال الأكثر إنتاجاً من المناطق الريفية للعمل بالصناعة وسببت جاذبية الصناعات لقوى العمل الجديدة ارتفاعاً ذا قيمة فى النسبة المئوية للنساء المشتغلات بالزراعة ، وقد قدر عددهن فى سنة ١٩٣٧ بنحو ٥٥٪ ولا يزال عددهن كبيراً ولا يقل عملهن كثيراً عن عمل الرجال (٨٠٪) إلا أن

(١) عن مقال للأستاذ A. Sakoff نشرته منظمة التغذية والزراعة فى يونيه ١٩٥٦

النساء لايستطعن تكريس وقت ساو لوقت الرجال فى الزراعة الجماعية فإنهن بالإضافة إلى أعمالهن المنزلية يعملن فى أرض الأسرة ويستغرق عملهن هذا وقتاً قدر فيما قبل الحرب بنحو ٤٠ ٪ من إجمالى الوقت الذى تقضيه النساء بالمزارع الجماعية وبأرض الأسرة، بينما كانت هذه النسبة للرجال ٩ ٪ مع الاختلاف بين المناطق. وفى الوقت نفسه كان على الحكومة مواجهة الطلب المتزايد لسكان المدن على المنتجات الاستهلاكية.

وتصل منتوجات المزرعة فى الاتحاد السوفيتى إلى المستهلك عن طريق مراكز التجميع أو التحصيل التى توصل إلى نظام الحكومة التجارى، وكذلك عن طريق السوق الحر، وبينما تثبت الحكومة أسعار الأولى وتسير فى النطاق الاقتصادى المرسوم تخضع الأسعار فى السوق الحرة لتفاعل العرض والطلب، ولمواجهة طلب المستهلك المتزايد (فى حدود الماهيات المثبتة) اقتضت الضرورة زيادة مراكز التجميع بسرعة أكبر من تلك التى يمكن بها التوسع فى الإنتاج الزراعى، وأصبح من الضرورى عودة النظام الاقتصادى للمزارع الجماعية الذى ضعف إبان الحرب بسبب اقتصاد الحيازة العائلية الخاصة، إذ أعطيت لكل عضو فى العائلة قطعة أرض يزرعها لحاجاته الخاصة، ولكن الكثيرين كانوا يبيعون محاصيلهم ومنتجاتهم الحيوانية، ولذلك هدف القانون الصادر فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ إلى رد الأرض المشغولة دون حق قانونى. وفى الوقت نفسه خصصت للمزارع الجماعية التى اتسعت أنصبة جبرية أكبر ومدفوعات عينية نظير استعمال الآلات الزراعية.

وازداد مركز الزراعة تحسناً فى السنوات الثلاث التى تلت الحرب كما ازدادت المتحصلات، وأغرى بعض الأرباح الفردية الفلاحين على زيادة انتاجهم للاحتفاظ بمستوى العائد عليهم. وفى ١٩٤٨ أمكن الوصول إلى انتاج ما قبل الحرب، بل زاد عنه فى بعض القطاعات كمحاصيل الحبوب

وقطعان الماشية ، إلا أنه لم يكن من المستطاع الوصول إلى مقدرات مشروع السنوات الخمس سنة ١٩٥٠ ، وأدى هذا إلى حدوث ضغط أكبر على حيازات الأسر ليصغر حجمها ، ولتنقل ماشيتها إلى المزارع الجماعية وكذلك حدث ضغط على المزارع الجماعية بغية الحصول على تسليمات اكثر ، وكانت الوسائل التى ميزت المرحلة الثانية من مراحل السياسة الاقتصادية لما بعد الحرب هى مشروع السنوات الثلاث (١٩٤٩ — ١٩٥١) لتنمية إنتاج الماشية فى المزارع المجمعة والحكومية وتجميع المزارع الجماعية ذات الانتاج المجدى فى مزارع كبيرة ، ومع ذلك سبب ضغط الالتزامات السائدة حينئذ صعوبة ترشيد الإنتاج الذى تضمنته هاتان الوسيلتان فانخفض معدل التوسع فى الإنتاج الزراعى بدلا من زيادته ، ففى سنة ١٩٥٢ — وهى تعد سنة جيدة المناخ — زاد الإنتاج ١٠٪ فقط عما كان عليه فى سنة ١٩٥٠ بينما زاد الإنتاج الصناعى فى الفترة نفسها بمقدار ١٢٣٪ كما زاد سكان المدن بما يقرب من ٣٠٪ وأصبحت الحاجة لعلاج هذا الموقف أكثر وضوحاً فى عام ١٩٥٣ حيث واجهت الحكومة الحاجة إلى جمع العمال بمقدار يزيد كثيراً عن معدل الزيادة المزمعة فى مشروع السنوات الخمس الخامس ، حيث عاق التوسع الصناعى عدم كفاية تحسين كفاءة العمل . وبدأ العمل بسلسلتين من الوسائل فى سنة ١٩٥٣ هدف بعضها إلى زيادة إنتاج سلع الاستهلاك وحجم تجارة القطاعى بزيادة أهداف مشروع السنوات الخمس الخامس ، وهدف البعض الآخر إلى تحسين الإنتاج الزراعى مبتدئاً بحدائق الأسواق البعيدة (الخضر والبطاطس) والماشية ، وتم تحوير السياسة الزراعية على مرحلتين : الأولى مماثلة للقرارات التى اتخذت فى سنة ١٩٥٣ وكانت تهدف إلى إعطاء المزارع الجماعية بواعث أكبر للإنتاج عن طريق رفع الأسعار التى تدفعها الحكومة

ثمناً لإنتاجها وتخفيض الضرائب واتخاذ مظهر تحريرى بالنسبة لحيازات العائلة وتحسين الظروف الفنية للإنتاج .

وتميزت المرحلة الثانية عام ١٩٥٤ بالمشروع الخاص بإدخال الأراضى البكر فى الزراعة ، ويقع جزء كبير منها فى كزاخستان وغربى سيبريا، وكان الغرض الأساسى هو الإسراع فى زيادة حبوب العلف المطلوبة لتنمية انتاج الماشية . وفى مستهل سنة ١٩٥٥ تكاملت الوسائل السابقة بمشروع السنوات الست الذى فرض زيادة سريعة فى انتاج منتجات الماشية على أن تتم بدقة من طريق تغذية أفضل للقطعان. ويبدو أن بعض الوسائل التى اتخذت فى سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٥٤ كانت ذات طابع مؤقت كتعزيز اقتصاديات مزارع العائلة . وبالمثل يبدو أن حرث الأراضى المستجدة لن يمتد بعد برنامج السنتين الذى انتهى الآن ، كما برزت فى الطليعة حديثاً بعض المظاهر فى السياسة الزراعية ، وقد أدمجت بصورة أكمل فى مشروع السنوات الخمس السادس .

التوسع الزراعى والخطوط العامة لمشروع السنوات الخمس السادس:

بنى مشروع السنوات الخمس السادس على قواعد أساسية متعددة قيدت فى غضون السنة السابقة لنشر التوجيهات ، وكان لاثنتين منها أهمية خاصة: الأولى تنظيم أكثر مرونة للاقتصاد المرسوم ، فقد اتضح عدم مرونة النظام الحالى الذى يركز الإدارة فى جهاز مركزى للتخطيط « جوسيلان » ولذا قسمت هذه الهيئة الإدارية إلى لجنتين: إحداهما للتخطيط الطويل المدى ، والأخرى للبرامج السنوية ، كما اعتبر من المرغوب فيه عدم تركيز التخطيط للحصول على تخصص أكبر للمناطق الطبيعية المختلفة ، وهذه النقطة الأخيرة لها أهميتها الخاصة فى المشاريع الزراعية ، إذ التخطيط الشامل ينظر بعين الاعتبار إلى تحديد الأقاليم الشاسعة الطبيعية التى تضم عدداً من المقاطعات

والجمهوريات المتجانسة الصفات ، وقد عمل على زيادة قوة الجمهوريات المتحدة ، فعلى مستوى أدنى أعطيت سلطة أوسع للمديرين لتوزيع الإنتاج الزراعى ومنح الحق للمزارع الجماعية ذاتها فى التخطيط لجزء من إنتاجها .

ويستند مشروع السنوات الخمس السادس على مبدأ آخر هو تنظيم وتحسين الطرق الفنية ليكون من نتائجها الطبيعية سرعة زيادة الإنتاج وتقليل التكلفة مع مستوى إنجاز أفضل من العمال ، وهى أهداف لم يمكن بلوغها فى ظل مشروع السنوات الخمس الخامس ، وهذه الأهداف مؤسسة على تعزيز إنتاج الماكينات ، وكذلك إنتاج الفرد ، لأن لها أهمية خاصة للصناعة ، ولكنها أكثر من ذلك بالنسبة للزراعة ، وعلى إنجاز العمل أن يرتفع بما يعادل ٧٠٪ بالمزارع الحكومية و١٠٠٪ بالمزارع المجمعة .

وهكذا يتمشى البرنامج الزراعى مع الخطة الرئيسية ، ومع ذلك يعتمد تنفيذه على إمكان إدراك الأهداف الأخرى المرسومة للفروع الأخرى من الاقتصاد .

وتعود فتؤكد التوجيهات لمشروع السنوات الخمس الجديد مبدأ الأفضلية للصناعات الثقيلة ، وسوف تتوقف الوسائل المتاحة لفروع الاقتصاد الأخرى (ومنها المستهلكون والزراعة) على تنمية الصناعات الثقيلة . وحتى لا يتجاوز الإنتاج الصناعى الموارد الموضوعة تحت تصرفه حدد له الوصول إلى الأهداف التالية :

تخفيض ١٧٪ من تكاليف الإنتاج وزيادة ٥٠٪ بما ينجزه العامل « مقابل ٤٤٪ التى أمكن الوصول إليها فى ١٩٥٠ / ١٩٥٥ وزيادة ١٠٪ فى عدد العمال » مقابل ٢٩ ٪ فى الفترة من ١٩٥٠ و١٩٥٥) وسوف يقابل هذا حشد القوى البشرية الإضافية غالباً عن طريق الزيادة الطبيعية فى سكان المدن فى الوقت الذى يجرى فيه العمل على خفض تدفق عمال الريف ، والزراعة مرتبطة بالبرنامج المقرر لتوزيع الإنتاج الزراعى حسب الاستعمالات

المختلفة وخاصة بمحطة مراكز التجميع الحكومية المركزية، ولا يوجد ذكر للأخير فى مشروع السنوات الخمس السادس، ولكن الخطة التى نشرت فى مستهل سنة ١٩٤٥ أعطت التنبؤات الآتيـــة لمنتجات الماشية الأساسية :

الجدول رقم ١٠ — الزيادة المتوقعة لعام ١٩٦٠ (١٩٥٤ — ١٠٠)

البنـــود	اللحوم	الألبان	البيض	الصوف
الإنتاج	٢٠٠	١٣٠	٢٢٠	١٨٠
مراكز التجميع المركزية	١٦٠	١٨٠	٣٠٠	٢٠٠

والحاجيات المختلفة التى يشبعها نظام مراكز التجمع المركزية هى أولا: طلب المستهلك، ثانياً : كميات الاحتياطى المخزون . ثالثاً : تغذية الجيش والفئات الأخرى التى لا تخدمها وسائل التسويق التجارية، وأخيراً الصادرات خصوصاً تلك التى نظمت فى حدود الاتفاقات الاقتصادية والتجارية الطويلة المدى، أما طاقة الدخل والاستثمار للمزارع فيعتمد بعد تمام تسليم الأنصبة الحكومية على الإنتاج الموجود للبيع . ويستطيع الفلاح أن يبيع للحكومة وللجمعيات التعاونية وللمستهلكين وللسوق الحرة، وتختلف الأسعار، وأعلاها الأسعار الأخيرة، وكمية المنتجات التى تخصص للمستهلك بالسوق الخاضعة لرقابة الحكومة تتوقف على المدى الذى ينهض به مشروع مراكز التحصيل والحصص الثابتة لتجارة القطاعى .

المشكلات الأساسية لزراعة الاتحاد السوفيتى :

أولا — مظاهر فى البناء الزراعى :

(ا) زيادة الاستثمار فى الزراعة :

يعمل مشروع السنوات الخمس السادس على زيادة رأس المال الذى

تستثمره الحكومة فى الزراعة بدرجة ملحوظة ،وفى غضون كل من الثلاث سنوات الأولى للمشروع الخامس استثمر فى المتوسط ٩٠٠ مليون جنيه، وكان إجمالى المستثمر فى سنتى ١٩٥٤و١٩٥٥ ، ٣٠٠٠ مليون جنيه (تصريح خروشتشيف فى المؤتمر العشرين للحزب الاشتراكى السوفيتى) ورءوس الأموال المخصصة للتوسع الزراعى فيما بين ١٩٥٦ — ١٩٦٠ تبلغ ٣٦٠٠ مليون جنيه سنويا ، وسوف تخصص هذه الأموال لمحطات الماكينات والجرارات والمزارع الحكومية ولخدمات تجميع الحاصلات :

جدول رقم٢ — استثمار رأس المال فى الزراعة لبعض مشاريع السنوات الخمس بالمليون جنيه مصرى

نوع الاستثمار	المشروع الأول ٢٨—١٩٣٢	المشروع الرابع ٤٦—١٩٥٠	المشروع الخامس ٥٠—١٩٥٥	برنامج المشروع السادس ٥٦—١٩٦٠
استثمار الحكومة :				
إجمالى المبلغ المستثمر	٥٠٤٣	٢٧٠٤٣	٥١٦٥٢	٨٦٠٨٧
الاستثمار فى الزراعة	٧٨٣	٢٢٦١	٥٥٦٥	١٠٤٣٥
نصيب الزراعة	١٥,٥٪	٨,٤٪	١٠,٨٪	١٢,١٪
استثمار المزارع الجماعية	—	٣٥٦٥	٦٠٨٧	٨٦٩٦
القروض من بنك سلخوز	—	- ١٧,٠٪	- ٢٣,٠٪	—

وهذه الزيادة فى الاستثمار الزراعى تجعل نفقات الحكومة أكبر من المقدار الذى تستثمره المزارع الجماعية ذاتها من رءوس الأموال الخاصة بها ، بعد أن كانت المبالغ التى تستثمرها الأخيرة تكملها قروض طويلة الأجل من بنك سلخوز (البنك الزراعى للولاية) تفوق رءوس الأموال الحكومية المخصصة للزراعة ، وقد انعكس الموقف فى غضون سنتى ١٩٥٤ — ١٩٥٥

(ب) تحسين المزارع الحكومية :

يرتجى تحسين اقتصاديات المزارع الحكومية، وهى تتطلب الكثير من النفقات لإدارتها وتظهر غالباً عجزاً مالياً. ويشفع لهذه المحاولة أن المزارع الحكومية تسلم كل إنتاجها الصالح للتسويق إلى الحكومة . ولقد أعطاها مشروع السنوات الخمس الجديد نصيباً أكبر فى إدارة مراكز التجميع ، وعليها أن تمدها سنة ١٩٥٠ بمقدار ١٥ مليون طن من الحبوب أى ما يتراوح بين ٢٥٪ و٣٠٪ من إجمالى ما تتسلمه ، بينما كان نصيبها قبل الحرب بين ١٢٪ و١٣٪ ولهذا السبب أيضاً جعل للمزارع الحكومية نصيب ملحوظ فى تطهير الأراضى البكر الواقعة شرقا أى ٣½ مليون فدان أو ٤٥٪ من إجمالى المساحة التى تقرر إدخالها فى الزراعة . وعلى سبيل المقارنة كان للمزارع الحكومية قبل الحرب ٨٪ من الأرضى المنزرعة بالاتحاد السوفيتى ، ولم تزد هذه النسبة فى غضون الثمانى سنوات الأولى التى تلت الحرب وقد أنشئت ٤٢٥ مزرعة حكومية حشد لها العمال من كل أنحاء الاتحاد السوفيتى من المناطق الريفية فى الغالب ، وبذلك يتكون نوع جديد من سكان المزارع التى تسمى « بمصانع الحبوب » وبالإضافة إلى مزارع الحبوب الحكومية تود الحكومة أيضاً تنمية حدائق الأسواق البعيدة ومزارع الماشية . وفى مناطق المزارع الجديدة سوف تخصص المزارع الحكومية أساسياً لتغذية الأغنام بحيث تعمل على زيادة إنتاج الصوف .

وللمزارع الحكومية آلاتها الزراعية الخاصة، أما باقى الماكينات « نحو ٨٥٪ » فتقدمها محطات MTS نيابة عن الحكومة ، وقيمة العمل الذى تقدمه هذه المحطات لأراضى المزارع الجماعية يدفع عيناً لمراكز التحصيل المركزية ، والزيادة المتوقعة لهذه المحطات فى ظل مشروع السنوات الخمس سوف ترفع من القدر المسلم به ، كما يتجه الميل الآن إلى إعطاء هذه المحطات دورا أبعد من مجرد أداء خدمات .

(ح) محطات الآلات :

وتدار محطات MTS منذ سنة ١٩٥٣ بواسطة هيئة دائمة من العمال ، وقد تحولت إلى مراكز صناعية صغيرة . واستعيض عن المناهيات الثابتة بنظام المكافأة الذى يختلف حسب إنجاز العمل ، وذلك لإثارة اهتمام العمال بزيادة الإنتاج ، وتلعب المحطات دورا مهما فى الفلاحة الجماعية بالإشراف على الناحية الفنية للإنتاج ، كما تتسلم حصص المحصول لحساب الحكومة . ولابد من موافقة المحطات على برامج الإنتاج التى تضعها لنفسها المزارع الجماعية التابعة لها منذ صدر القرار المعلن فى ٩ مارس ١٩٥٥

(ء) المزارع الجماعية :

إن السياسة المتبعة حيال المزارع الجماعية منذ ١٩٥٣ مؤسسة على الرغبة فى منحها بواعث أكبر وجعل معاملاتها مع الحكومة أكثر ربحاً ، فأولا : رفعت الأسعار التى تدفع للحصص الجبرية لعدد من المنتجات ، ثانياً : خفضت حصص التسليم بينما ازدادت مشتريات الحكومة ، وهذه المشتريات تدفع لها أثمان ترتفع من ٥٠ — ١٠٠ ٪ عن أسعار الحصص الجبرية ، وقد زادت عموما المنتجات التى تدخل مراكز التجميع الموحدة . ويرجى بهذه الطريقة خفض ميزة البيع بالسوق الحر وتقليل أهميتها ، إذ لا تزال تتحكم فى خمس التجارة الكلية لمواد التغذية ، وفى نصيب أكبر من منتجات الخضر والماشية .

وللتنظيم والتحسين الحديث لنظام الدفع المقدم للأرباح التى تدفعها المزارع الجماعية لأعضائها طريقة أخرى لتركيز اهتمامهم بالزراعة ، كما اتسع حق المزارع الجماعية فى إدارة شئونها ، فلها أن تنظم وفق مشيئتها ذلك الجزء من الإنتاج غير المطلوب لمواجهة التزاماتها قبل الحكومة ، وباعطائها الحق فى عمل المقاييس التى تحكم عمل أعضائها ، وفى الوقت نفسه لإعادة الروح النظامية ، وبدأ ضعفها منذ ١٩٥٣ بإرسال موظفين إداريين

جدد إلى المزارع الجماعية تعزز رقابة المحطات ، وبتوصية المزارع الجماعية بزيادة الحد الأدنى لإنتاجية العمل المطلوب من أعضائها ، ويدعو القرار الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٩٥٦ المزارع الجماعية إلى خفض حجم حيازات الأسرة للأعضاء الذين لا يشتركون بدرجة كافية فى العمل الجماعى ، وفى بعض المناطق تقليل عدد الماشية التى تسمح الأنظمة المقررة للمزارع الجماعية بأن يحوزها أعضاؤها شخصياً ، وهذه الوسيلة الأخيرة تغير فى سياسة زيادة حيازات الأسرة التى بدأت فى سنة ١٩٥٣ وهى إذا ما طبقت لا تخلو من بعض أضرار الإنتاج الزراعى .

ثانياً — تنمية الآلات الزراعية ولوازم الإنتاج الأخرى :

بذلت الجهود منذ نهاية الحرب لزيادة عدد ماكينات الزراعة وخاصة الجرارات وآلات الضم والدراس « كومباين » وكانت الحاجة ملحة لذلك بسبب النقص الجوهرى فى عدد الخيل الذى كان فى سنة ١٩٥٣ (رغم زيادته عما كان عليه فى ١٩٤٥) - أقل من ١٩٤٠ بمقدار ٥ ملايين رأس ، وكانت النتائج مشجعة إذ ارتفع عدد الجرارات من ٦٨٤,٠٠٠ فى ١٩٤٠ إلى ١,٤٠٠,٠٠٠ فى ١٩٥٥ (هذه الأرقام بالوحدات الاصطلاحية لقوة ١٥ حصانا) أما العدد الحقيقى فيجب أن يقل مرتين ونصف ، لأن الماكينات المستعملة تتراوح قوتها بين ٢٤ و ٢٨ و ٥٦ و ٦٩ حصانا ، ومع ذلك لا تزال عوامل الضعف المتعددة ثقيلة الوطأة على قطاع الماكينات الزراعية بالاتحاد السوفيتى ، وهى على وجه عام انحطاط صفات جراراته إذا ما قورنت بجرارات الغرب ، فالجرار الذى صنع منذ ١٩٥٣ يزن ثلاثة أطنان ، بينما يزن جرار فورد الكبير طنين (خطاب بولجانين فى يوليه ١٩٥٥ عن المتأخر فى التيكنولوجيا الصناعية) وكذلك بعض قطع الغيار وخطأ طريقة الإصلاح التى تسبب عنها تعطل الكثير من الجرارات عن العمل ، فأظهرت الاستقصاءات الرسمية أن عدد الماكينات المعطلة يبلغ ٢٥ ٪ وعدم كفاية العمال فنياً حتى بعد إنشاء هيئة فنية دائمة بالمحطات (M.T.S) مع زيادة أجور العمل

تبعاً لذلك ، وصار أخيراً مصدراً مؤقتاً من مصادر الضعف هو امتداد الزراعة شرقا امتدادا استوجب أخذ ٢٠٠,٠٠٠ جرار من مناطق الزراعة القديمة .

واضطلع مشروع السنوات الخمس السادس بشكل متسع ببرنامج زيادة عدد الماكينات الزراعية الذى أعلن لفترة مابين ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ وقد رسمت الخطة على أساس بلوغ الإنتاج السنوى للصناعة ٣٢٢,٠٠٠ جرار فى ١٩٦٠ مقابل ١٦٣,٥٠٠ فى ١٩٥٥ و ١٤٠,٠٠٠ آلة ضم ودراس مقابل ٤٨,٠٠٠ آلة (Winbrower) مقابل ٢٥٠٠ بينما يرتفع الانتاج للالات الأخرى بمقدار ٦٢ ٪ وسوف يجرى العمل على تحسين هذه الآلات المختلفه فنياً ، أما الجرارات فسوف تدار بالديزل .

وفيما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ سوف يتوافر للزراعه ١,٦٥٠,٠٠٠ جرار على أساس قوة ١٥ حصاناً و ٥٦٠,٠٠٠ آلة للحصاد والدراس (كومباين) و ١٨٠,٠٠٠ آلة (Windrower) و ٢٥٠,٠٠٠ لاقطة للذرة ، وإذا ما حققت هذه الآلات النتائج المتوقعة لها وجب أن يزداد مقدار العمل الذى تقوم به الجرارات وآلات الحصاد بما يتراوح بين ٣٥ و ٤٠ ٪ ويجب أن تقل تكاليف عمل جرارات المحطات بمقدار ١٦ ٪

مستلزمات الإنتاج الأخرى :

بالإضافة للميكنة يزمع مشروع السنوات الخمس الجديد إدخال الكهرباء فى الريف بحيث تزداد القوى الكهربائية التى يمد بها القطاع الريفى بمقدار ١٢٠ ٪ على أن يتم إدخال الكهرباء بالمزارع الحكومية ومحطات (M.T.S) كلها ويضاعف عدد المزارع الجماعية الموجودة بها كهرباء (إذ توجد الآن فى ٢٥ ٪ من المزارع الجماعية مع عدم استغلال القوى الكهربائية إلا قليلا .

كما تؤكد توجيهات الخطة الحاجة إلى استعمال أفضل للسماد الطبيعى (ووفق تقدير سنة ١٩٥٤ أضاعت المزارع الجماعية ١٠٠ مليون طن من السماد هباء) وكذلك الدبار ، ويجب أن يزداد الإنتاج الصناعى من المخصبات المعدنية بالوزن الإجمالى من ٩,٦ إلى ١٩,٦ مليون طن فيما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠

جدول رقم ٣ ــ الماكينات الزراعية فى الاتحاد السوفيتى (بالألف) [1]

نوع الماكينة	الماكينات الجديدة الموردة للزراعة				أهداف المشروع السادس	ماكينات الاستعمال		
	أثناء المشروع الرابع ٤٦ــ٥٠	أثناء المشروع الخامس ٥١ــ٥٥	أثناء السنوات ٥٥/٥٤	المشروع الملغى فى الفترة ١٩٥٣/١٩٥٤		١٩٤٠	١٩٥٣	١٩٥٠
جرارات (على أساس قوة ١٥ حصاناً)	٣٦٥	٨٢٦	٤٠٤	٧٥٠	١٦٥٠	٦٨٤	١٢٦٠	١٤٠٠
الضم والدراس	٩٣	٢٠٧	٨٤	—	٥٦٠	١٨٢	٣٢٦	٣٥٠

(١) عن نشرات الإدارة المركزية للإحصاء وتقارير خرشتشيف وبولجانين فى المؤتمر العشرين للحزب الاشتراكى للجمهوريات الاتحادية الاشتراكية السوفيتية للنصف الأول من سنة ١٩٥٥

ثالثاً — مشكلة الحبوب :

لم تزد مساحة الحبوب والمحاصيل الصناعية وحدائق الأسواق البعيدة إلا قليلا فى غضون السنوات الأولى التى تلت الحرب ، ومع ذلك كانت هناك زيادة فى الإنتاج . وعندماتم مشروع السنوات الخمس الرابع (١٩٥٠) بلغ إنتاج الحبوب ٣و٤ أردب للفدان مقابل ٣ أرادب فى سنة ١٩٤٠ ، وبنى المشروع الخاص على زيادة جوهرية فى الإنتاج تتراوح بين ٢٠ و٥٠ حسب المحصول والأقاليم . وكانت التوقعات للحبوب ٤,٧ أرادب لكل فدان ، وحسب الخطة كان ٩٠ ٪ من زيادة المحصول تتأتى بتحسين متوسط الفدان ، وكانت التنبؤات فى المشروع الخامس للمحصول القائم تتراوح بين ١٧٤ مليون و١٨٧ مليون طن مقابل ١٢٤,٥ مليون طن لسنة ١٩٥٠

وفى سنة ١٩٥٢ حدث بعض التقدم، فبلغ المحصول ١٣١ مليون طن ، ومع ذلك فالزيادة أقل مما كان متوقعاً ، وظهر أن إنجاز المشروع يتطلب فترة أطول. حقاً لقد ضمنت كمية الخبز: إذ زادت المساحة المنزرعة بحبوب الخبز عما كانت عليه فى سنة ١٩٤٠ بمقدار ١٢ مليون فدان ، وارتفع إنتاج القمح ٤٨ ٪ عما كان عليه قبل الحرب ، إلا أن الأهداف التى رسمت للمخزون الاحتياطى وبرنامج الصادرات تعرضتا للضرر ، وأخيراً قل إنتاج حبوب العلف لنقص المساحة المنزرعة بها ١٧ مليون فدان عما كانت عليه قبل الحرب .

والحاجة إلى حل سريع لهبوط الإنتاج الحيوانى الذى حدث فى سنة ١٩٥٢ وكذلك لتطهير أراض جديدة فى الأجزاء الغربية لزراعة حدائق الأسواق البعيدة والمحاصيل الصناعية مع الصعوبات التى اعترضت برنامج الحبوب ، دفعت كلها إلى مراجعة خطة استغلال موارد الأرض وبرنامج الحبوب .

واستعملت وسيلتان لحل هذه المشكلات : أولاهما ـ تغيير نظام دورات المحاصيل ، والثانية حرث الأراضى البكر وتطهير الأراضى البور الواقعة شرقاً لزراعة الحبوب على نطاق واسع . وفى مستهل سنة ١٩٥٤ وضعت الخطة لافتتاح ٣١ مليون فدان من الأراضى الجديدة زادت أخيراً إلى ٧٢ مليون فدان، وقد تم تطهير هذه الأراضى الآن كما تمت زراعة ٤٨ مليون فدان ، وسوف تستغل المساحة الباقيـــة فى غضون سنة ١٩٥٦، وليس من الممكن الآن الحصول على فكرة كاملة عن نتائج هذا العمل ، إذ استقر الرأى فى الاتحاد السوفيتى على أن قيمة الأراضى الجديدة يحكم عليها بإنتاجها لمدة خمس سنوات ، ويقدر ـ لسلامة الحكم الاقتصادى ـ أن يتأتى لهذه الأراضى سنتان جيدتان وسنتان رديئتان وسنة متوسطة (حديث خروشتشيف فى المؤتمر العشرين للحزب الاشتراكى السوفيتى) .

ومع ذلك فهناك عوامل ساهمت فى انكماش التفاؤل المبدئى وهى : أولا ـــ الجفاف الشائع (كما فى سنة ١٩٥٥) فى جزء من هذه الأقاليم ، ثانياً ـــ التربة التى ظهر عمقها واضطرت مزارع إنتاج الحبوب إلى أن تتخصص فى الماشية .

ومشروع السنوات الخمس السادس الذى يزمع استصلاح ١٢ مليون فدان بالرى والصرف لم يضع أهدافا لحرث الأراضى البكر ، ولكنه يشير فقط إلى أن الأراضى الجديدة يمكن فلاحتها إذا كانت لائقة اقتصاديا ، وهذا التوسع إذا نفذ كان من المحتمل أن يتم فى الشرق الأقصى من الاتحاد السوفيتى .

الجدول رقم ٤ — المساحة المنزرعة بالاتحاد السوفيتى (بالمليون فدان)

البنـــد	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥
حبوب	٢٦٥	٢٤٧	٢٥٦	٢٦٩	٣٠٣
المحاصيل الصناعية	٢٨	٢٩	٢٨	٢٨	٣٠
الخضروات والبطاطس	٢٤	٢٥	٢٥	٢٦	٢٧
محاصيل العلف	٤٣	٥٠	٦٩	٧٥	٨٦
إجمالى المساحة	٣٦٠	٣٥١	٣٧٨	٣٩٨	٤٤٦

وزادت المساحة المزروعة إجمالياً بين ١٩٥٣ و ١٩٥٥ بحوالى ٧٠ مليون فدان يزرع منها حبوباً نحـــو ٤٨ مليوناً و ٢٢ مليونا بالمحاصيل الأخرى .

فى ١٩٥٥ كان محصول الحبوب أكبر منه فى السنوات السابقة ، ولكنه لم يبلغ هدف مشروع السنوات الخمس الخامس ، ومن المشكوك فيه أن تتمكن الخطة من زيادة التجميعات المركزية للحبوب بمقدار يتراوح بين ٣٥ و ٤٠ ٪ عما أمكن الوصول إليه سنة ١٩٥٣

وتوحى البيانات غير المباشرة التى نشرت بأن المحصول القائم لم يزد عن ١٥٠ مليون طن ، وقدر المحصول الحقيقى بمقدار ١٢٩ مليون طن .

ويهدف مشروع السنوات الخمس السادس لإنتاج ١٨٠ مليون طن وإذا كان هذا المقدار يشير إلى الإنتاج الحقيقى ، لا الإنتاج القائم ، كما حدث فى مشروع السنوات الخمس الخامس، فإن ذلك يمثل زيادة تبلغ ٢٥ ٪ عن رقم المشروع السابق و ٤٠ ٪ عن ١٩٥٥ ، ومن الأهداف الرئيسية الحالية تقليل فقد الحصاد ، وهو يحدث زيادة ملحوظة فى إنتاج الحبوب ،

إذ يتجاوز الفقد ٥٠ من الأردب لكل فدان ، وقد أوصى لتقليل الفقد ألا تمتد عمليات الحصاد أكثر من عشرة أيام فى الأقاليم الغربية ، وأكثر من سبعة أيام فى الشرق مع وجوب جمع الحبوب قبل النضج الكامل بأربعة أو خمسة أيام ، ولهذا فمن الضرورى تحسين وسائل الحصاد بإدخال آلات (Windrower) التى تحصد الحبوب قبل جفافها ثم تتركها لتجف على الأرض قبل أن تلتقطها آلات الدراس .

وكان إنتاج الوحدة يزيد قليلا فى سنة ١٩٥٥ عنه فى سنة ١٩٥٤ ولكنه أقل من سنة ١٩٥٢ ومع ذلك يجب أن نلتمس الأعذار لقلة الإنتاج بالأراضى المستصلحة حديثاً ولظروف الجفاف التى سادت كزاخستان وسيبريا ، ولمشروع السنوات الخمس الخامس الذى لا يحدد أرقاماً لمتوسطات الإنتاج المطلوبة للمحاصيل المختلفة ، ولكن يقدر تحصيل ٨٠ ٪ من الزيادة المطلوبة لسنة ١٩٦٠ لتحسين متوسط الإنتاج ، وعلى ذلك تجب زيادة معدل إنتاج الحبوب من ٢,٨ — ٣,٦ أرادب لكل فدان (محصول مخزن) .

ونظام Moltery هو أعلا ما يوصى به الآن من بين الوسائل المستعملة لتحسين عمليات الفلاحة ، وهو يتكون من الحرث العميق كل خمس سنوات (٥٠ - ٦٠ سنتيمترا) بينما لا يزيد عمق خطوط المحراث فى السنوات الواقعة بين ذلك عن ٥ - ٧ سنتيمترات ، ثم إن توجيهات مشروع السنوات الخمس الجديد تعلق أهمية بالغة على اختيار البذور ، ولتحسين مركز الإعلاف عمل على اتساع مساحة الذرة الشامية لتصل فى سنة ١٩٦٠ إلى ٦٧,٢ مليون فدان ، وقد زادت فى سنة ١٩٥٥ من ½ ١٠ إلى ٤٣ مليون فدان . ويبدو أن النتائج الجيدة فى الجنوب قد عكستها النتائج الرديئة فى الأقاليم الوسطى والشمالية الغربية و (ولايات البلطيق فى روسيا البيضاء) حيث لم تسبق زراعة هذا المحصول فيها من قبل . وتهدف المشاريع الآن لزيادة محصول الذرة أساسيا فى أوكرانيا وفى شمال القوقاز ، بينما حولت المحاصيل الأخرى إلى الشرق .

رابعاً — المحاصيل الصناعية :

فى سنة ١٩٥٥ ارتفع إنتاج الحاصلات الصناعية الخاصة ارتفاعا شديداً بعد أن كان ثابتاً فى السنوات الأربع الأولى لمشروع السنوات الخمس الخامس بعد حصاد ردىء فى سنة ١٩٥٤ يرجع إلى التوسع فى المساحة المزروعة بهذه الحاصلات .

فالكتان الذى نقصت مساحته بمقدار ٣٤٪ بين سنة ١٩٥٠ و١٩٥٣ استرد مركزه، بل زاد عن الأهداف المعينة له ، وكان محصول عباد الشمس أكثر مما كان متوقعا له ، ومع ذلك فإن إنتاج البذور الزيتية كان أقل من أرقام البرنامج ، إذ وصل فى سنة ١٩٥٥ إلى ١٫١ مليون طن مقابل ١٫٥ مليون الذى كان متوقعا ، وكان محصول بنجر السكر أكبر منه فى سنة ١٩٥٤ ومع ذلك بلغ ٣١ مليون طن بدلا من ٣٥ مليون طن المطلوب إنتاجها، وأنتجت مصانع السكر ٣٫٤ مليون طن من السكر المحبب بدلا من ٤٫٨ مليون المرسومة. والتوسع فى مساحة بنجر السكر باتباع طرق التجهيز المحسنة يجب أن يأتى بزيادة ٩١٪ فى إنتاج السكر المحبب ، وكان القطن أساس التوسع فى محاصيل الصناعة، فأتت سنة ١٩٥٥ بمحصول ردىء قدر بحوالى ٣٫٧ مليون طن ، بينما كان مأمولا الحصول على ٥٫٥ مليون طن ، ومع هذا تقدمت صناعة المنسوجات القطنية بسرعة أكبر (٤٤٪) وفى الفترة التى يغطيها مشروع السنوات الخمس السادس يجب أن يرتفع محصول القطن بحوالى ٥٦٪ ويرتفع إنتاج المنسوجات القطنية بحوالى ٢٣٪ وترتكز الزيادة فى زراعة القطن على التوسع فى مساحته فى أزبكستان وتركستان وتادزخستان التى أعلنت فى سنة ١٩٥٤ ويجرى العمل بها حتى سنة ١٩٥٩

الجدول رقم ٥ — التوسع فى المحاصيل الصناعية بالاتحاد السوفيتى
(عن نشرات الإدارة المركزية الإحصائية. برنامج وتوجيهات وخطاب خروشتشيف فى المؤتمر العشرين للحزب الاشتراكى للاتحاد السوفيتى)

المحصـــول	فترة المشروع الخامس		الزيادة المحصلة فى ١٩٥٥	الأهداف للمشروع السادس
	الأهداف	المحصول الحقيقى		
	١٩٠٥=	١٠٠	١٠٠=٥٤	١٠٠=٥٥
بنجر السكر	١٦٧	١٤٧	١٥٤	١٥٤
عباد الشمس	١٥٥	٢٠٧	١٨٦	١٥٣
الكتان (ألياف)	١٤٥	١٤٩	١٧٤	١٣٥
القطن (شعر)	١٦٠	١٠٩	٩٣	١٥٦

خامساً — حدائق الأسواق البعيدة:

من قطاعات الزراعة فى الاتحاد السوفيتى نجد أن لمحاصيل الحدائق والماشية ظروفا متماثلة، وذلك: أولا — لأن إنماء حدائق الأسواق البعيدة والماشية يتم بواسطة منتجين لحسابهم (غالباً بحيازات العائلة)، ففى سنة ١٩٥٣ كان نصيب الفلاحة الخاصة فى الزراعة كالآتى:

المساحة المزروعة بطاطس ٥٢٪ والمزروعة خضروات ٢٢٪ وعدد الأبقار ٦٣٪، والخنازير ٢٩٪، ثانياً — لأن التصرف فى الإنتاج النهائى يكون غالباً فى السوق الحر، ويباع من المنتج للمستهلك مباشرة، ويتبع ذلك خضوع الاستهلاك لتقلبات قطاع الاقتصاد الخاص، وتختلف الكميات المتاحة للمستهلك بشدة من إقليم لآخر، كما أنه إلى وقت قريب كانت المزارع الجماعية تميل إلى إهمال هذين القطاعين لكثرة العمل اللازمة وضآلة العائد نسبياً.

ولهذا فإن الإنتاج فيما بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٣ الذى تبع الضغط على حيازات الأسر لم يحدث مايقلل أثره فى أى مكان آخر ، وكان متوسط إنتاج البطاطس سنة ١٩٥٣ أقل منه فى سنة ١٩٥٠ ، بل كان فى بعض الأقاليم أقل مما كان عليه قبل الحرب، وهبط فى الأقاليم الشمالية الغربية بصفة خاصة بمقدار ٢٠ ٪ كما قلت محاصيل الخضروات بنحو ٢٠ ٪ عما قبل الحرب .

وحاولت الحكومة تصحيح الموقف بالوسائل التى شرعت فى سنة ١٩٥٣ لترويج زراعة حدائق الأسواق البعيدة ، ورفع الثمن للمستلمات الجبرية (بمقدار ١٥٠ ٪ للبطاطس ، ومن ٢٥ — ٤٠ ٪ للخضروات) مع الوعد بما كينات خاصة لتسهيل العمل .

وحين ذلك لم يمكن حل هذه المشكلة ، فبعد تحسينات سنة ١٩٥٤ هبط محصول البطاطس فى سنة ١٩٥٥ بينما كانت الخضروات قليلة ، وكانت النتيجة تضخم الأسعار بالسوق الحرة ، وأزمع مشروع السنوات الخمس السادس العمل على زيادة قدرها ٨٥ ٪ للبطاطس و١٨ ٪ للخضروات ، ومع ذلك يجب أن يتذكر المرء أن محصول سنة ١٩٥٥ الذى أخذ كأساس لأهداف مشروع السنوات الخمس السادس كان هو الآخر أقل من محصول سنة ١٩٥٠ بمقدار ٢٠ ٪ ، وزاد الحافز لسنة ١٩٥٦ برفع الأسعار التى تدفعها الحكومة للتسليمات الجبرية إلى ثلاثة أمثالها ، وللخضروات بمقدار ٧٠ ٪ ويدور فى الوقت نفسه البحث عن نظام أكثر ترتيباً للمزارع الجماعية ، وسوف تستعمل قوة عاملة دائماً لحدائق الأسواق البعيدة .

سادساً — تربية الماشية والمنتجات الحيوانية :

استردت تربية الماشية بالاتحاد السوفيتى مكانتها بسرعة كبيرة بين ١٩٤٥ و١٩٤٨ بعدما أصيبت بضربة شديدة بسبب الحرب ، ولكن التوسع أبطأ فيما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ فبينما ازداد عدد الماشية بسرعة بالمزارع الجماعية والمزارع الحكومية أظهر العدد الكلى زيادة طفيفة بسبب التقليل من الماشية

بحيازات الأسرة ، وأصبح الموقف جد خطير فى نهاية ١٩٥٢ عندما بدأ رصيد الماشية فى الهبوط ، حيث انخفضت الرءوس بمعدل ٤٪ فى ٣١ ديسمبر عن مثيلتها للسنة الماضية كما هو مبين بالجدول التالى :

الجدول رقم ٦ — عدد الماشية بالاتحاد السوفيتى بالمليون رأس
(عن نشرات إدارة الإحصاءات المركزية)

التاريخ	الماشية		الخنازير	الأغنام
	الجملة	البقرات		
١٩٤٠ ٣١ ديسمبر	٥٤٫٣	—	٢٧٫٥	٩١٫٦
١٩٤٥ » »	٤٧٫-	—	١٠٫٤	٦٩٫٤
١٩٤٨ » »	٥٤٫٠	—	١٥٫-	٨٤٫٦
				يشمل الماعز
١٩٥٠ » »	٥٧٫٢	٢٤٫٣	٢٤٫١	٨٢٫٧
١٩٥١ » »	٥٨٫٨	٢٤٫٨	٢٦٫٧	٨٥٫٤
١٩٥٢ » »	٥٦٫٦	٢٤٫٣	٢٨٫٥	٩٤٫٣
١٩٥٣ أول اكتوبر	٦٣٫-	٢٦٫٠	١٧٫٦	١١٤٫٩
٥٤ أول اكتوبر (الاهداف)	٦٥٫٩	٢٩٫٢	٣٤٫٥	١٢٣٫٠ (١)
١٩٥٤ الأرقام الحقيقية	٦٤٫٩	٢٧٫٥	٥١٫١	١١٧٫٥
١٩٥٥ أول اكتوبر	٦٧٫-	٢٩٫٢	٥٢٫١	١٢٤٫٩
١٩٥٥ ٣١ ديسمبر				
أهداف المشروع الخامس	٦٨٫-	—	٣٥٫٥	١٣٣٫١

(١) أخذ هذا التنبؤ من تقدير خاطىء للخنازير بحيازات الأسر ؛ إذ البرنامج يحتوى على ١٤٤٫٤ مليون رأس من الأغنام والماعز .

أن أرقام أول أكتوبر لاتقارن بأرقام ٣١ ديسمبر ، وهناك على وجه عام خفض فى الأعداد بين الأول والثانى من هذه التواريخ .

وقدبنيت الوسائل التى اتخذت فى ١٩٥٣ لتحسين الموقف على مبدأين : الأول إنهاء الضغط على حيازات الأسر ، والثانى تشجيع كل المنتجين على التوسع فى إنتاج الماشية بدفع أسعار أعلى لما يسلم للحكومة .

وفى الوقت ذاته وضعت الأهداف لعدد الماشية ، ففى أول أكتوبر سنة ١٩٥٤ ارتفعت الأرقام بكثرة عن الهدف ، وذلك للتوسع فى تربية الخنازير خصوصاً بحيازات العائلة حيث ازدادت الأرقام فى سنة واحدة بمقدار ٧٧٪ إلا أن التقدم من ١٩٥٤ — ١٩٥٥ كان أبطأ حتى أن عدد الخنازير بالمزارع الجماعية فى الجمهورية الاتحادية الاشتراكية الروسية السوفيتية (أكبر الجمهوريات المتحدة) هبط هو الآخر هبوطاً قليلا .

والأرقام المتحصلة فى أكتوبر ١٩٥٤ لأنواع الماشية الأخرى أقل مما وضع فى البرنامج ، ومع ذلك فقد وقف الهبوط فى الماشية وساهمت قيود الذبح فى ذلك ، ولا يعين مشروع السنوات الخمس السادس أى أرقام للإعداد المطلوب بلوغها فى ١٩٦٠ وهو يشير إلى أن تربية الماشية فى المزارع الجماعية والمزارع الحكومية يجب أن تتسع بدرجة ملحوظة آخذاً فى اعتباره تنبؤات المشروع المعلنة فى أوائل ١٩٥٥ ، فقد بنى أهدافه لاعلى عدد الحيوانات ، بل على كمية المنتجات ، ويرجى الإسراع فى معدل الإنتاج بتحسين التغذية بصفة خاصة حتى إذا ما حلت سنة ١٩٦٠ زادت منتجات الماشية كثيراً إذا قورنت بسنة ١٩٥٥ وأعلنت الزيادات التى حدثت فى منتجات الماشية الأساسية فى المدة التى بين ١٩٥٠ و١٩٥٥ كنسب مئوية .

وتعزى زيادة إنتاج اللحوم لكثرة عدد الخنازير إذ بلغت لحومها قبل الحرب ٤٢٪ من إجمالى إنتاج اللحوم وهبطت أهميتها النسبية منذ الحرب فكانت تسليمات المزارع الجماعية للحوم المذبوحة ٢٦٪ من لحم الخنزير

و٦٢ ٪ لحم ماشية فيما قبل الحرب، ولكنها بعد الحرب كانت نسبة لحم الخنزير ١٣ ٪ ونسبة لحم الماشية ٧٢ ٪ ويرجى أن يؤدى استعمال وسائل تحسين أفضل إلى التوسع فى إنتاج لحم الخنزير الذى يغطى ٥٠ ٪ من جملة إنتاج اللحوم ، فيبقى إنتاج اللحم البقرى عند معدل متوسط .

وسوف تساعد تحسينات العلف على التوسع فى منتجات الألبان . وتتوقع زيادتها بمقدار ٩٥ ٪ فيما بين ١٩٥٥ و١٩٦٠ ولكن هذا برنامج طويل المدى نسبياً ، بينما مشكلة إمداد السكان فى المدن ذات صفة عاجلة أوجبت لعلاج الموقف إصدار أمر فى ٢ فبراير سنة ١٩٥٦ بمضاعفة كمية اللبن التى توزع من المخازن الحكومية للمستهلك بالمدن ابتداء من أول ١٩٥٧ مع صرفها فى ٥٥ مدينة رئيسية ابتداء من أول ١٩٥٦ .

ويجب زيادة جز الصوف بمقدار ٨٢ ٪ ويكون ذلك جزئياً بالتوسع فى تربية الأغنام فى المناطق التى يمكن بها ذلك، مع إدخال طرق فنية أفضل. ومن المؤمل زيادة إنتاج الصوف فى المزارع الجماعية للرأس من الغنم بمقدار ٢٧ ٪ ، وبرنامج تنمية الماشية يرمى لأهداف عالية ، وقد تأخر هذا القطاع حتى الآن عن التنمية الزراعية بالاتحاد السوفيتى بسبب وضعه الدقيق بين المزارع الجماعية ومزارع العائلة ، وكذلك بين نظام التجارة الحكومى والسوق الحرة . ولقد كان إنتاج الماشية هو الذى يتطلب عدداً كبيراً من التعديلات فى سياسة ما بعد الحرب خصوصاً منذ ١٩٥٣ وتبدت الضرورة لمرونة أكبر فى هذا القطاع .

وتتسم السياسة الزراعية للاتحاد السوفيتى الخطوات التى اتبعت فى السنوات الأخيرة لزيادة إنتاج المزرعة المبنى على الحصول على إنتاجية أكبر للموارد الزراعية . وفى الوقت ذاته — بعد فترة سمحت لمنح المشاريع الفردية حرية أكبر — حدث اتجاه مرة أخرى لتعزيز الفلاحة المشرف عليها بواسطة الدولة، وسوف يتطلب البرنامج الذى رسمه مشروع السنوات الخمس الجديد مجهوداً محسوساً ، ومن الضرورى لتنفيذه بنجاح ألا تمتص الصناعة الموارد المالية والقوى البشرية التى تتطلبها الزراعة .